

الجماعة العربية تحذر من تصاعد الاعتداءات خلال الفترة المقبلة

البنّاتون، تأخير الانتخابات والهجمات الأخيرة لن يؤثر على توقيت الانسحاب

بغداد / المدى والوكالات

اعتبرت القوات الاميركية إن تأخير الانتخابات العامة في العراق والهجوم الذي نفذته شبكة القاعدة الثلاثاء الماضي، لن يعطلا خطط الولايات المتحدة الرامية إلى خفض مستويات قواتها بشكل كبير بحلول الصيف القادم.

وقد أرجأت الخلافات داخل مجلس النواب الانتخابات حتى السابع من آذار المقبل، وكان الموعد المقرر لها في البداية منتصف كانون الثاني. وفي إشارة للتأخر في وضع قانون انتخابي وتحديد موعد للنتخابات قال المتحدثون جنرال تشارلز جاكوبي القائد الأعلى الأميركي للعمليات اليومية في العراق أثناء زيارة روبرت غيبس وزير الدفاع الأميركي إلى العراق. لقد كنا قلقين، ولكنه قال: إن موعد السابع من آذار تبين أنه موعد يمكننا التعامل معه وما زلنا ماضين في تأدية عملنا. وقال للصحفيين المسافرين مع غيبس الذي وصل إلى العراق بعد ثلاثة أيام قضاها في أفغانستان «مازلنا ماضين في مسيرتنا وستتمكن من تحقيق مهمة الوصول إلى مستويات انتقال القوات كما كنا نرغب».

وتعهد الرئيس الأميركي باراك أوباما بإنهاء العمليات القتالية الأميركية في العراق بحلول ٣١ آب ٢٠١٠ قبل انسحاب كامل بحلول نهاية ٢٠١١. ومن المفترض ان ينخفض عدد القوات الأميركية في العراق إلى ٥٠ ألفا بحلول نهاية آب من حوالي ١١٥ ألفا في الوقت الحالي.

وفي بغداد التقى غيبس برئيس الوزراء نوري المالكي وقادة عراقيين آخرين لمناقشة مسألة الانتخابات القادمة وللضغط في اتجاه المزيد من المصالحة ولم يعلن عن الزيارة مسبقاً لأسباب أمنية. وتراجع العنف في العراق بشكل حاد على مدى الأشهر الثمانية عشر الماضية لكن سلسلة تفجيرات بسيارات ملغومة وقعت يوم الثلاثاء في أنحاء متفرقة من بغداد أودت بحياة ١١٢ شخصاً وفقاً لمصادر بالشرطة. وذكر مسؤولون بوزارة الصحة

أن حصيلة القتلى بلغت نحو ٧٧ قتيلاً. وقال جاكوبي: إنه من المعتاد أن القاعدة هي التي نفذت هجوم الثلاثاء بهدف تعطيل الانتخابات. وزعم متمردون مرتبطون بالقاعدة مسؤوليتها عن التفجيرات على موقع على شبكة الانترنت. لكن جاكوبي قال إن الجماعة تضاعف بشدة ويبدو أنها أصبحت قادرة على شن هجوم واحد كبير كل ستة إلى ثمانية أسابيع. وعبر القائد الأميركي عن ثقته في قوات الأمن العراقية قائلاً: إنها قطعت خطوات مهمة.

لكنه أضاف أنه من الواضح أن هناك بعض الفجوات باقية. ويقول مسؤولون أميركيون: إن فترة الشهرين التاليين للانتخابات العراقية ستكشف على الأرجح عما إذا كانت البلاد ستزق إلى أعمال العنف وإراقة الدماء أم ستجده نحو الاستقرار والسلام. وقال جيف موريل السكرتير الصحفي في وزارة الدفاع إن التشكيل السريع والسلمي للحكومة العراقية القادمة بعد الانتخابات مهم لأن أي تأخير يخلق إمكانية عدم

الاستقرار. كما اتهم جاكوبي إيران بمواصلة دعم المتطرفين في العراق وتزويدهم بالأسلحة والمال. وقال: إن «النفوذ الإيراني في العراق غير مفيد في كل المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية». وأكد أن إيران ما زالت تمسك بالإرهابيين وتزودهم بالأسلحة، معتبراً أن الجمهورية الإسلامية تقوم بحملة تخويف على الصعيد السياسي وتنتشي هيئات تستخدم لتنفيذ عمليات استخباراتية لا تعمل لمصلحة الشعب



خراب كبير تفجيرات الثلاثاء الإرهابية

أميركي قوي في البلاد قادر على مساعدة قوات الجيش أو الشرطة العراقية إلى أن يتضح الموقف الأمني. وبمقتضى اتفاقية أمنية ثنائية وقعت العام الماضي فإنه يتعين أن تتسحب جميع القوات الأميركية من العراق بحلول نهاية ٢٠١١. وموعد نهاية العمليات القتالية ليس ضمن الاتفاقية لكن الرئيس أوباما حدده ضمن إطار وعده للناخبين الأميركيين بإنهاء الحرب في العراق. وقال موريل إن هجوم الثلاثاء كان محاولة يائسة لإثبات الوجود ومحاولة زعزعة استقرار المناخ السياسي.

من ناحية أخرى، أجرى رئيس الحكومة نوري المالكي تعديلات أمنية إثر الهجمات التي تعرضت لها بغداد الثلاثاء، وذلك في وقت رصدت فيه القوات الأميركية توقفاً لحركة تسلل البعثيين عبر الحدود العراقية مع سوريا. وأعلن المالكي، الذي يواجه تحدياً أمنياً كبيراً مع توالي التفجيرات في بغداد، تعيين الفريق الركن أحمد هاشم عودة قائداً لعمليات بغداد بدلاً من الفريق الركن عبود قنبر على أمل إعادة الأمن إلى بغداد قبل الانتخابات المقبلة. وطلب المالكي في جلسة مجلس النواب التي عقدت الخميس بأن يصدر المجلس قراراً بتطهير الأجهزة الأمنية من المنتمين لأية جهة سياسية بما فيها حزبه. ليكون الجهاز الأمني مهنيًا وكفؤاً وشعبيًا ويعتمد على المواطنة حسب تعبيره.

شمال العراق: إن القوات الأميركية وقوات حرس الحدود ووحدات الجيش العراقي اشتركت في عمليات لتأمين الحدود ومنع عمليات التهريب والحيلولة دون دخول الأسلحة والذخيرة والمتفجرات والمقاتلين الأجانب إلى البلاد. وكان مسؤولون عراقيون قد اتهموا دولا عربية بالوقوف وراء تنفيذ حوادث التفجير التي شهدتها بغداد الثلاثاء الماضي. إلى ذلك حذرت جامعة الدول العربية من خطورة تصاعد العمليات الإرهابية والإجرامية في العراق خلال الفترة الحالية والمستقبلية حتى موعد إجراء الانتخابات البرلمانية العراقية في آذار المقبل. وقال السفير أحمد بن حلي نائب الأمين العام للجامعة العربية في تصريحات للصحفيين، إنه أجرى اتصالات مكثفة مع المسؤولين العراقيين عقب سلسلة الانفجارات التي شهدتها بغداد أمس وذلك للتعبير عن تضامن الجامعة العربية ووقوفها مع الشعب العراقي. وأضاف أنه دعا العراقيين ليكونوا وحدة واحدة لمواجهة هذه الأعمال الهجيرة والبربرية، التي لا يوجد لها أي مبرر سوى أنها تضر بالشعب العراقي وأمنه واستقراره. خاصة وأن العراق يتهيأ لإجراء الانتخابات التشريعية ومواصلة المسار السياسي الديمقراطي.

وأكّد أن هؤلاء المجرمين يحاولون زعزعة الاستقرار في العراق، الذي من المفترض أن يكون المناخ فيه مستقرًا لإجراء الانتخابات، معرباً عن اعتقاده بأن المسؤولين في العراق وكافة مكونات الشعب العراقي سيعملون على التصدي لهذه الأعمال وعدم إثارة أي خلافات. وتعد الجامعة العربية حالياً فريقاً برئاسة مسؤول كبير للمشاركة في مراقبة الانتخابات العراقية في مارس ٢٠١٠. إلى ذلك، قال بن حلي إن الجامعة العربية عينت مسؤولاً كبيراً من موظفيها في رئاسة بعثة الجامعة العربية في بغداد بالوكالة، وذلك حتى يتم تعيين سفير للجامعة قريباً في بغداد.

الحكومة الأميركية لم تستشر بريطانيا في شؤون العراق

ترجمة / المدى

تكشف تحقيق سبيلكوت في لندن ان الولايات المتحدة الاميركية لم تستشر بريطانيا في اتخاذها القرارات الحاسمة بشأن العراق ، بالرغم من امالتها من ان مساهمتها بأعداد كبيرة من الجنود من خلال غزو العراق سيكون له تأثير كبير على السياسة الاميركية. وأوضح السفير جون سويرز أخيراً رئيس جهاز المخابرات البريطانية حالياً ومستشاراً مقرب من توني بليز سابقاً، ان القرارات المتعلقة بحل الجيش العراقي وطرد عدة الوف من أعضاء حزب البعث من العمل، اتخذت من قبل الولايات المتحدة الاميركية فقط، وان ذلك

الامريكي الذي استياءه قادة الجيش البريطاني (٤٦،٠٠٠) جندي الذين شاركوا في الغزو، وأضاف السفير سويرز: بعد إلحاح أعضاء من لجنة التحقيق، ان تلك القرارات كانت اتخذت مقدماً في واشنطن. وقد كان سويرز مستشار بليز المسؤول الاعلى في العلاقات الخارجية في النصف الاول من عام ٢٠٠١، وطلب منه فجأة ، في ايار ٢٠٠٣، الذهاب إلى بغداد في محاولة لزيادة التأثير البريطاني هناك. وعند وصوله الى العاصمة العراقية ، لم يدرك ان حل الجيش العراقي غداً محسوماً كنتيجة للحرب، وهو أيضاً لم يتلق توجيهات بصدده من لندن.

وقال سويرز: انه لم يعتقد آنذاك ان آراءه جميعاً تم تجاهلها كلياً، وأعلم لجنة التحقيق ان تلك القرارات اتخذت من قبل بول بريمر على اساس انه امر منقذ عليه مسبقاً حسب السياسة الاميركية، وان الاميركيين ارادوا صرف ٣٠٠٠٠٠ موظف من الخدمة بينهم اطباء ومدرسون كان بإمكانهم المساهمة في إعادة بناء العراق. وأضاف سويرز، لقد جرى تخصيص قرار حل الجيش وتأثيره فيما بعد على الأوضاع المتردية في العراق وفي رأيه ان القرار لم يكن السبب الرئيسي لما آلت اليه الامور بعدئذ فيما يخص الامن في العراق.

وتحدث سويرز: عن المشكلات التي واجهت جيوش الاحتلال قائلاً: « ان الحالة النفسية للجنود الاميركيين كانت سيئة، وهم في بلدات سميكة وجاكنيتات ثقيلة ونظارات من نوع خاص وأغطية رأس وغير ذلك من الامور، كما لم تكن أي ألفة أو علاقة بينهم وبين المواطنين العراقيين». كما اضاف، ان المسألة المهمة الأخرى هو ان حزب البعث لم يستسلم قط، ولذلك اصبح العراق، إثناء العمل، بالنسبة لأي واحد يريد النيل من الاميركيين بشكل خاص، وان الحملة لهزيمة العراق لم ينفذ منها الا نصفها، إذ ان جيشه ذاب في منتصف الطريق.

وصف سويرز: كيف اتخذ توني بليز قراره، عندما أصبح بوش رئيساً في عام ٢٠٠١ لأميركا، والذي يدور حول اهمية تقييد العلاقات بين المملكة المتحدة البريطانية والولايات المتحدة الاميركية وضرورة العمل معاً. وكان العراق احدى الدول التي وقف بليز مع قرار تغيير الحكم فيها. وقد جرت المحادثات بشأن ذلك في ٢٠٠١ قبل عامين من الغزو - بصد للجنود الى العمل السياسي، لتغيير النظام، ولم يتم في تلك المرحلة التطرق الى العمل العسكري، بل ان ذلك جرى تبنيه فيما بعد وعلى الإسس التي ادت الى تصفية حكم سلو بوبان ميلو سفخ في صربيا عام ٢٠٠٠.

ومن بين العروض التي قدمت ، كان تقديم دعم للمجموعات المعارضة ومقاومة صدام حسين بجرانم الحرب. وفي موضوع يخص لجنة التحقيق البريطانية، أعلن بليز يومين إيوارد ديفي ، المتحدث الليبرالي الديمقراطي عن الشؤون الخارجية، انه قد كتب الى السيرجون سبيلكوت ، مساعداً ان كان أعضاء اللجنة مقيدين في استجبتهم بقوانين فرضت من الحكومة وتمنعهم من الاقتباس عن الوثائق الحكومية.

عن الغارديان

نقل مخيم مجاهدي خلق إلى بغداد تهديدا لإخراجهم من العراق

بغداد / المدى

اعلنت الحكومة انها ستقل عناصر منظمة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة من معسكر اشرف في محافظة ديالى الى احدى مناطق بغداد.

ووجه المتحدث باسم الحكومة علي الدباغ دعوة للصحفيين للذهاب الى «المخيم الجديد، حيث سيتم نقل سكان مخيم اشرف الى بغداد تطبيقاً لقرار الحكومة لاسكانهم في اماكن مخصصة لهذا الغرض».

ويعد مخيم اشرف الذي تم تشييده مطلع ثمانينيات القرن الماضي، ثمانين كلم عن الحدود

مع ايران، ويسكنه نحو ٣٥٠٠ شخص من الرجال والنساء والاطفال. لكن رئيس الوزراء نوري المالكي قال الخميس عبر نافذة التواصل الاعلامي التابعة للمركز الوطني لاعلام ان «القرار هو إخراجهم من العراق»، في إشارة الى مجاهدي خلق. وأضاف «لن نسمح بأن ينقل هؤلاء في العراق ونستخذ إجراءات ضرورية عند استفاد الفرص، وعملية نقلهم الى نقرة الغرسان (في محافظة المثنى) هي خطوة على طريق إخراجهم لان وجودهم في مدينة اشرف له مخاطر كبيرة نتيجة علاقاتهم

التاريخية مع بعض المجموعات في المنطقة والقوى السياسية والاعادة، وتابع «لذلك فان القرار بالنقل مرحلي». وانطلقت تظاهرات كبيرة في مجلس محافظة المثنى عبر خلالها المتظاهرون عن رفضهم نقل مخيم مجاهدي خلق الى محافظتهم. وبحسب مسؤولين محليين في المحافظة، فان اربع لجان من رئاسة الوزراء زارت معسكر القوات اليابانية في المحافظة خلال الاسابيع الماضية لدراسة امكان نقل انصار المنظمة الإيرانية المعارضة الى احد المتظاهرين ان «المنظمة الإرهابية كانت وما زالت ضد ابناء الشعب العراقي، وان نقلها الى المثنى سيقضي على المتجز الامني الذي تحقق مع السلطة المحلية». وأضاف ان «نقلهم (انصار المنظمة) سيفتح الباب للمزيدات بين السياسيين الذين يريدون استغلال الملف ما سيجعل المحافظة مسرحاً للتصفيات الراهبية». وطلب المتظاهرون بإيجاد مكان للمنظمة خارج العراق ورفضوا لافتات كتب عليها ان «المثنى أرضنا وشعبنا ترفض استقبالهم». ورد المتظاهرون «كلا لارهاب وكلا لناقفي خلق».

واعترفت منظمة مجاهدي خلق الخميس في بيان ان تصريحات رئيس الوزراء حول نقل سكان اشرف هي «تصريحات غير قانونية، وليست سوى «رضوخ» منل للامور الصادرة عن الفاشية الدينية الحاكمة في ايران». ونفت المنظمة في بيانها اي علاقة لها بتنظيم القاعدة، واعترفتها تهمة لتبرير «الاجراء الاجرامية» ضد سكان اشرف. وقالت ان «النظام (الايرائي) الذي يساوره القلق بان نتائج الانتخابات البرلمانية العراقية المزمع إجراؤها ستغير الموازنة السياسية الحالية في البلاد ضده، اشترط دعمه الانتخابي للملكي بقمع سكان



مبنى سيطوي ملف مجاهدي خلق ؟

تقرير

بمزيد من الحزن والأسى تلقينا نبأ وفاة السيدة (سلطان مطني ميراني)

شقيقة الاستاذ فاضل ميراني سكرتير المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني .

نبتل الى الله تعالى ان يسكن الفقيدة فسيح جناته ويلهم ذويها الصبر والسلوان .

إنا لله وإنا إليه راجعون

فخري كريم

رئيس مؤسسة المدى

للاعلام والثقافة والفنون